

قرار رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٥

بتاريخ ١٨ / ١ / ٢٠١٥

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية .

وعلى قرار السيد الأستاذ رئيس الهيئة رقم ٧٠٣ لسنة ٢٠١٣ بتفويض السيد الأستاذ الدكتور نائب رئيس الهيئة في الاعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة

وعلى قرار الهيئة رقم (١٠٦) لسنة ٢٠٠٨ بتسجيل صندوق الزمالة للعاملين بجريدة الوفد تحت رقم (٨٠٨) .

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق المذكور .

وعلى قرار الهيئة رقم (٦١٤) لسنة ٢٠١٢ بحظر الصرف من الحسابات الجارية بالبنوك التي يتعامل معها صندوق الزمالة للعاملين بجريدة الوفد .

وعلى قرار الهيئة رقم (٩٢٤) لسنة ٢٠١٣ بمد حظر الصرف من الحسابات الجارية بالبنوك التي يتعامل معها الصندوق لمدة عام أولحين توفيق أوضاعه أيهما أقرب .

وعلى مذكرة الإدارة العامة للفحص الفني لصناديق التأمين الخاصة المؤرخة ٢٠١٥/١/٨

"قرار"

مادة أولى : مد مدة حظر الصرف من الحسابات الجارية بالبنوك التي يتعامل معها صندوق الزمالة للعاملين بجريدة الوفد لمدة عام أولحين قيام الصندوق بإجراءات اللازمة لتوفيق أوضاعه أيهما أقرب

مادة ثانية : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

نائب رئيس الهيئة

(د. محمد معيط)



شريف حنفى